بسم الله الرحمن الرحيم

حركة التوافق الوطني الإسلامية
Islamic National Consensus Movement

مكتب الدراسات الإستراتيجية

incm_q8@yahoo.com

إدارة الأبحاث الإستراتيجية
قسم الأبحاث الدولية

ندوة مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية - جامعة الكويت

بعنوان

التحولات بالمنطقة العربية.. عالم جديد يتشكل

الأربعاء 15 / 6 / 2011م
دولة الكويت

ربيع الكرامة العربية
مقدّمات، تحدّيات، وعواقب

إعداد

زهير عبدالهادي المحميد

أمين عام حركة التوافق الوطني الإسلامية
رئيس مكتب الدراسات الإستراتيجية
مستشار - شؤون إستراتيجية - تخطيط ودراسات
دولة الكويت

12 / 6 / 2011م

تصميم وإخراج وتنفيذ
زهير عبدالهادي المحميد

ص.ب: 1115 الصفاة 13012 الكويت - فاكس: 2403105 (965) - العنوان الإلكتروني: www.incm.net
P.O.Box: 1115 Safat 13012 Kuwait - Fax: (965)2403105 - Web Site - www.incm.net

حركة التوافق الوطني الإسلامية
Islamic National Consensus Movement

مَكتب الدِراسَات الإستراتيجِيَّة

incm_q8@yahoo.com

إدَارَة الأبْحَاث الإسْتراتيجيَّة
قِسم الأبْحَاث الدُوَلِيَّة

زُهَير عَبْدالهَادي المَحْمِيد
مُستشار - شؤون إستراتيجيَّة - تخطيط و دِراسَات

السِيرة الذاتِيَّة المختصَرة .

- أَمِيْن عَامْ حَرَكَة التَوَافُقْ الوَطَنِي الإسْلامِيَّة .
- رئيس مَكْتَب الدِراسَات الإسْتراتِيجِيَّة .
- مُسْتَشَار - شؤُون إسْتراتِيجِيَّة - تَخْطِيْط و دِراسَات .
- تخرَّج من (جامعة سانت كلاود ستيت - مينيسوتا - الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة) في مايو 1980 م (إدارة الأعمال - تمويل - FINANCE) .
- بنك الكويت المركزي - إدارة العمليَّات الأجنبيَّة 1980م - 1982م .
- شركة الصناعات البلاستيكيَّة - مُدير عام 1982م - 1986م .
- مؤسَّسَة المحميد للتجارة العامَّة 1986م - 1997م .
- إلتحق في مارس 1997م حتى تاريخه : مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية - ويعمل بوظيفة خبير أعلى - إسْتِشَارات إسْتراتِيجِيَّة .

عضويَّة جمعيَّات تخصُّصيَّة :

- عضو الجَمْعيَّة الكويتيَّة لحقوق الإنسان - الكُوَيت .
- عضو الجَمْعيَّة الإقتصَاديَّة الكويتيَّة - الكُوَيت .
- أمين سر مَجْلِس العلاقات الإسْلامِيَّة المسيحيَّة - الكُوَيت .
- عضو المجْمَع العَالمي للتقريب بين المذاهِب الإسْلاميَّة - الجُمْهُوريَّة الإسْلاميَّة الإيرَانيَّة .
- عضو جَمْعيَّة الإدارة الإستراتيجيَّة - الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة .
- عضو جَمْعيَّة التخطيط الإستراتيجي - المملكة المتَّحدة البريطانيَّة .
- عضو جَمْعيَّة ديناميكيَّة النظم - الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة .

الخبرات :

- دراسة و إنشاء عدد من المشاريع الإقتصَاديَّة (الصناعيَّة و الحرفيَّة و التجاريَّة و الخدَميَّة) داخِل و خارج الكُوَيت .
- إعداد و مُتابعة الخطَّة الإستراتيجيَّة لمؤسَّسة الخطوط الجويَّة الكويتيَّة .
- إعداد و تقديم دِراسَات و إستِشارات في مجالات التخطيط الإستراتيجي و التطوير و الدِراسات الإداريَّة و الجدوى الإقتِصاديَّة للمشاريع .
- إعداد و تقديم دَوْرات تخصُّصيَّة للمناصِب القياديَّة العُليا و الوُسطى في المجالات التالية :
  - أ - التخطيط الإستراتيجي الشامِل .
  - ب - التخطيط بواسِطة السيناريو .
  - ج - نظم التفكير و النمْذجَة الإستراتيجيَّة .
  - د - التفاوض و إبرام العُقود .
  - هـ - فن الخِطابة و العرض .

حركة التوافق الوطني الإسلامية
Islamic National Consensus Movement
مَكتب الدِراسَات الإستراتيجِيَّة
incm_q8@yahoo.com

و- فنون الإتصال.
ز- التعامُل مع وسائل الإعلام.
ح- الحركات السياسيَّة في الكويت.
ط- إدارة الأفراد - مفاهيم مُستحدثة وآليَّات.
ي- إدارة الحملات الإنتِخابيَّة العامَّة.
ك- العِلاقات الدِبلوماسِيَّة.

الأبحاث والدراسات وأوراق العمل:

1- تشكيلة الدوائر الإنتِخابيَّة وتوزيع التمثيل الشعبي في الكويت.
2- إستراتيجيَّة المواجهة مع الصهيونيَّة.
3- إستراتيجيَّة مؤسَّسَة الخطوط الجويَّة الكويتيَّة وإدارة الجودة الشامِلة.
4- الوحدة بين الفِكر النظري والتطبيق العملي.
5- الفِكر والعمل الإستراتيجي.
6- إستراتيجيَّة التعامُل مع العِراق الجديد.
7- الكُويت في عام 2020م.
8- المفاوضات العربيَّة مع الكِيان الصهيوني وسياسة التهويد وأرض الواقِع.
9- مشروع ثقافة حِوار الحضارات وتعايشها في المواجهة مع الصهيونيَّة.
10- تصوُّرات مهرجان هلا فبراير الكويت.
11- العمل الحِزبي المنظَّم ودوره في تنمية المجتمعات.
12- العمل الوطني المشترك وهيئات المجتمع المدني.
13- تشكيلة الدوائر الإنتِخابيَّة وعدالة التمثيل الشعبي في الكُويت.
14- التوازن الإستراتيجي لسِياسات دولة الكُويت.
15- دِراسة تحليليَّة للدوائر الإنتِخابيَّة في الكُويت - إنتِخابات مجلِس الأمَّة.
16- تحصين الأمن الوطني الشامِل بمُختلف أبعادِه.
17- إستراتيجيَّة المواجهة الميدانيَّة مع الكِيان الصهيوني.
18- أمن الخليج والدور الإقليمي والدولي.
19- تقرير تقييمي - مؤتمر المنتدى الإستراتيجي العربي الدولي السنوي الثالث - العالم العربي في 2020م تحدّيات مُستقبليَّة وفرص.
20- تقرير تقييمي - تقرير مجموعة دِراسة العِراق - جيمس بيكر الثالِث ولي هاملتون.
21- سُبُل تعزيز العُمق الإستراتيجي من خِلال العِلاقات الإقليميَّة والدوليَّة.
22- الفِكر والعمل الإستراتيجي الشمولي.
23- العمل في القِطاعين الخاص والعام.. مُقارنة وتغيير.
24- التحالفات في الإنتِخابات التشريعيَّة العامَّة.
25- الديمُقراطيَّات في دول مجلِس التعاون الخليجي.
26- القطبيَّة الآحاديَّة للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة مدخليَّة لبُروز قطبيَّة مُنافِسة.
27- الوحدة الإسلامِيَّة ضَرورة إستراتيجيَّة لمواجهَة التحدّيات.
28- تكامُل الحضَارات وحدَة المبدأ والمُنتهَى.

حركة التوافق الوطني الإسلامية

Islamic National Consensus Movement

مكتب الدراسات الإستراتيجية

incm_q8@yahoo.com

29- ترشيد مُخرجات أعمال القوى السياسيَّة و السُلطة التنفيذيَّة.
30- الإستثمار الأرشد للوقت و أداء الأمانة.
31- التعبئة التكامليَّة لطاقات الأمَّة و الإستراتيجيَّة المُبادِرة لصناعة الأحداث.
32- مشاركة المرأة في العمل السياسي العام و قوائم القوى السياسيَّة للإنتخابات التشريعيَّة.
33- إنتخابات مَجلِس الأمَّة 2008م .. دراسة تحليليَّة للكتل الإنتخابيَّة .. أبريل 2008م.
34- التعاوُن الإقتصادي الإقليمي للتنمية.
35- الحوار الإيراني العربي .. الحاجة لآفاق مُستحدثة.
36- نظرة تقييميَّة للإنتخابات التشريعيَّة لمجلس الأمَّة 2008م و مُخرجاتها.
37- مُواجهة التهديدات و التحدّيات الإقليميَّة.
38- المقاومة المدنيَّة لهيئات المجتمع المدني في المواجهة لنُصرة القُدس.
39- منطلقات العزّة و إستعادة موقعيَّة الريادة الإستراتيجيَّة للأمَّة الإسلاميَّة.
40- حركة المجتمع المدني لنُصرة المقاومة.
41- مُبادرة هيئات المجتمع المدني لتشكيل إستراتيجيَّة الوحدة.
42- مُتطلّبات الإستراتيجيَّة المبادرة لصناعة القرار الوطني الريادي.
43- المسار الديمقراطي من حيث الواقع في الكويت.
44- حق المقاومة لدفع العدوان وفق المنظور الشرعي و القانوني.
45- سُبل تكامُل الأمَّة الإسلاميَّة.
46- الحُكم الصالح و إدارة الدولة العادلة و القادرة.
47- الدولة المدنيَّة و السلم الأهلي.
48- دور المنظّمات الرسميَّة و المدنيَّة في إقامة العدالة في العلاقات الدوليَّة.
49- مشروعيَّة السلام مع الصهاينة المحتلّين.
50- مُبادرات التعاوُن الإسلامي المسيحي في القضايا المشتركة.
51- الدبلوماسيَّة الشعبيَّة المبادرة و أوعية التفكير الإستراتيجي.
52- المسار الإستراتيجي المبادر للدولة.
53- ثقافة السلام و التصدّي للإرهاب.
54- ربيع الكرامة العربيَّة .. مُقدّمات، تحدّيات، و عواقب.

بريد إلكتروني : almahmeed1@yahoo.com

رَبِيع الكَرَامَة العَرَبِيَّة
مُقدّمَات، تحَدّيَات، و عَوَاقِبْ

الفهرس

المقَدِّمَة . 6
محدوديَّات الوَرَقَة و التَعَاريف . 7
مُقَدِّمَات رَبِيع الكَرَامَة العَرَبِيَّة . 10
❖❖ إنْغلاَق أُفُقْ المُشَارَكَة السيَاسيَّة للشُعُوب العَرَبِيَّة . 11
❖❖ إسْتِسْلاَم النُظُم الرَسْمِيَّة العَرَبِيَّة للوِصَايَة الغَرْبِيَّة . 14
التحديات المَاثِلَة أمَامَ الثَوْرَات الشَعْبِيَّة العَرَبِيَّة . 17
❖❖ مَرَاحِل التحول منَ الثَوْرَة إلى الدَوْلَة . 17
❖❖ الحِرَاك المُضَاد لإعَادَة صِيَاغَة العِلاَقَات الدُوَلِيَّة مَعَ الأنْظِمَة الثَوْرِيَّة . 20
عَوَاقِبْ رَبِيع الكَرَامَة العَرَبِيَّة . 24
❖❖ المُتَغَيِّرَات عَلَى المُسْتَوَى الجيوسْتَرَاتِيجِي . 24
❖❖ إعَادَة صِيَاغَة الشَرْق الأوْسَطْ الجَدِيْد . 26
التَوْصِيَات . 29
المصَادِر . 30

رَبِيْع الكَرَامَة العَرَبِيَّة
مُقدّمَات، تحَدّيَات، وعَوَاقِبْ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ

سُوْرَة البَقَرَة - آية 251

المقدّمَة :

تطوَّر الحراك السياسي في العالم العربي إلى ثورة عارمة ضد النُظُم الحاكمة إنطلاقاً من الشرارة الأولى في تونس في يناير 2011م ، و التي تبلورت في حادثة المواطن التونسي محمَّد البوعزيزي الذي تمَّ إنتهاك كرامته و إنسانيَّة من قِبَل مُمثلي السُلطة المحليَّة في تونس ، ممَّا أدَّى به إلى إتِّخاذ قرار إحراق نفسه إحتجاجاً على ما تعرَّض له من إنتهاكٍ لأبسط حُقوقه في العيش الكريم . عليه أصبح هذا المواطن البسيط رمزاً للثورة ضدَّ الإستبداد و الظُلم إبتداءً من تونس و إنتشاراً في العالم العربي .

بعد إسقاط النظام المستبد في تونس بثورة شعبيَّة عارمة ، إنتقل الحراك الثوري الشعبي إلى العديد من الدول العربيَّة في شمال أفريقيا و شبه الجزيرة العربيَّة و بلاد الشام ، و عمد رؤساء النُظُم العربيَّة بالتصريح بأنَّ بلدهم ليس كالبلد الذي سبقهم في الثورات ، و هذا أمرٌ صحيح من حيث الظُروف الموضوعيَّة الخاضعة لعناصر المكان و الزمان و آليَّات العمل ، فهذه العناصر من المتغيِّرات ، لذا إختلف التعاطي مع هذه الثورات من حيث الشكل ، إلا أنَّ المضمون واحد و هو تشبُّث أركان النظام بالسُلطة ومقاومة التغيير الإصلاحي ، و إصرار الثوَّار على التغيير الشامل ضمن حراك شعبي سلمي بدءاً بالمطالبة بالإصلاح نحو المزيد من الحُريَّات و إنتهاءً بالمطالبة بإسقاط النظام بعد تعنُّت السُلطة و إنغلاق الأفُق السياسي للإصلاح .

إنطلقت الثورات الشعبيَّة السلميَّة في العالم العربي بناءً على مطالب حُقوقيَّة وطنيَّة ، و تحوَّلت إلى مطالب لإسقاط النظام بشعارها الشهير (الشعب يُريد إسقاط النظام) و ذلك بعد مواجهتها أمنياً وعسكرياً من قِبَل النُظُم الحاكمة ، و كذلك إتهامها بأنَّها تعمل وِفْق أجندات خارجيَّة أو طائفيَّة أو فئويَّة ، هذا و قد تمَّ إعتماد الوسائل الأمنيَّة و العسكريَّة في بعض الدول ، و أخرى إعتمدت الوسائل الماليَّة لتفادي أيّ حِرَاك شعبي للمُطالبة بإصلاحات سياسيَّة و حُقوقيَّة ، و كلا الخيارين كانا خاطئين لكون المطالب السياسيَّة لا تواجه إلا بحلول سياسيَّة تُحاكي المطالب الشعبيَّة .

هذا الحراك السلمي للشُعوب العربيَّة و مُجتمعاتها المدنيَّة أثبت نُضْج الشُعوب العربيَّة و رُقِيِّ عملها و مسؤوليَّتها نحو التحوُّل إلى نُظُم ديمُقراطيَّة حُرَّة حريصة على كرامتها و إستقلاليَّة قرارها و سيادتها الوطنيَّة ، كما أثبت عكس ذلك بأنَّ النُظُم الرسميَّة العربيَّة هي الغير مُستعدَّة أو جاهزة لهذه التحوُّلات المستحقَّة ، و ذلك على خلاف ما كانت تدَّعيه بأنَّ الشُعوب العربيَّة ما زالت غير مؤهَّلة للتحوُّل إلى الديمُقراطيَّة ، و برز هذا النُضْج بإلتزام الشُعوب العربيَّة بشكلٍ عام بسلميَّة الثورات رغم جسامة التضحيات و إنتهاك الكرامات ، و شذَّ عن ذلك الحالة الليبيَّة التي تحوَّلت إلى ثورة مُسلَّحة ضدَّ النظام المُستبد و بمُساندة من قوَّات حلف شمال الأطلسي الناتو .

مَحْدُوديَّات الوَرَقَة و التعَاريْف :

❖❖ هذه الورقة المختصرة معنِيَّة بالتعرُّف على دوافع الثورات العربيَّة على أنظمة الحُكم في دولها و التحدِّيات الماثلة أمام الشُعوب العربيَّة و ثوراتها ، إضافةً لإستقراء مُقدِّمات العواقب المحتملة لهذه الثورات على المتغيِّرات الجيوستراتيجيَّة في المنطقة و تحالفاتها ، علماً بأنَّ الثورات لم تكتمل مراحلها في العديد من الدول حتَّى تاريخ إعداد هذه الورقة .

❖❖ تَعْرِيْف الثَوْرَة : " التغيير الشعبي العارم للنظام الحاكم و إستبداله بنظام إجتماعي عَقْدي جديد بشكلٍ قاطع .

❖❖ تَعْرِيْف الإنْقِلاَب : " الوثوب السريع و المباغت إلى سُدَّة الحُكم من قِبَل عناصر عسكريَّة أو سياسيَّة من نفس السُلطة دون الإخلال بنظام الحُكم بالضرورة ، و قد يكون الإنقلاب دموياً من خلال تصفية رأس السُلطة و أركانه الموالين له ، أو إنقلاباً أبيضاً يُفضي بتنحية رأس السُلطة و أركانه الموالين له دون سفك الدماء .

❖❖ تَعْرِيْف الإسْتِبْدَاد : " حُكم أو نظام يستقل بالسُلطة فيه فرد أو مجموعة من الأفراد دون خُضوع لقانون أو قاعدة ودون النظر إلى رأس المحكومين . " (1)

❖❖ تَعْرِيْف الظُلْم : وضع الشيء في غير موضعه ، و التصرُّف في حقّ الغير بغير حقّ ، أو مُجاوزة الحق .

❖❖ تَعْرِيْف العَدْل : " عُرِّف العدل في الفلسفة بأنَّه وضع الشي ء في موضعه المناسب له ، و هو معنى شامل للَّه – عزَّ و جل – و غيره . فالعدل الإلهي هو وضع الشي ء في موضعه ، وكذلك هو العدل الصادر من المخلوقين ، كالحاكم و القاضي ، و كذلك تصرُّف الرجُل العادل في سُلوكه ، لأنَّه تتوفر في هذه الصفة في تصرُّفاته . و هذا هو الذي يُفسِّر قول اللُّغويِّين عنه أنَّه الحُكم بالحقّ . فإنَّ الحقَّ لا يكون إلاَّ بوضع الشيء في الموضع المناسب . (2)

❖❖ تَعْرِيْف الكَرَامَة : " الكَرَامَة صفة عُقلائيَّة جامعَة للقيَم الفاضلة التي كرَّم اللَّه سُبحانه وتعالى الإنسان بها عن سائر المخلوقات ، و تتعلَّق بحريَّة الإنسان في إتِّخاذ القرار العُقلائي دون ضُغوطٍ أو إكراهٍ أو تجاوزٍ على الغير ، و عكسها المهانة المُشيرة للتجاوز و الإذلال و سلْب الحُريَّة على مُختلف الصُعُد .

❖❖ تَعْرِيْف العِزَّة : " العِزَّة حالة مانِعَة للإنسان من أن يُغْلَب يمتاز فيها الإنسان بالأنَفَة و الحَميَّة ، و تَعْني كَوْنُ الشيء قاهراً غير مقهور أو غالباً غير مغلوب . " (3)

❖❖ تَعْرِيْف الجِيوسْتَرَاتِيجِي : " مُصطلح يربط بين الجُغرافيا و الإستراتيجيَّة ، أي ربط المسار الإستراتيجي للدولة إنطلاقاً من الموقع الجُغرافي الخاص بها و المواقع الجُغرافيَّة الأخرى إقليمياً و دولياً بما تحويه من إمتيازات و موارد ، لتوجيه السياسات العامَّة للدولة و نشاطها الدبلوماسي الدافع للمسار الإستراتيجي لها ، حيث تعمل الدولة على توسيع عُمقها الإستراتيجي على مُختلف الصُعُد السياسيَّة و الإقتصاديَّة و العسكريَّة و الأمنيَّة من خلال التحالفات لتوسعة نُفوذها إقليمياً و دولياً خدمةً للأهداف الإستراتيجيَّة العامَّة المعتمدة من قِبَل الدولة .

❖❖ تَعْرِيْف المُجتَمَع المَدَني : " المجتمع المدني بالمفهوم الخاص يُشير إلى مُجمل المؤسَّسات الإقتصاديَّه والإجتماعيَّة والسياسيَّة والثقافيَّة التي تتَّصف بكونها : غير الحُكُوميَّة ، غير إرثيَّه ، لا تهدفُ إلى الربح ، طوعيَّة الانتماء إليها ، حداثيَّة في بُنيتها وتكوينها . ويرتبط نشاطها عُضوياً بفلسفة المجتمع المدني (منظُومة الثقافة المدنيَّة) التي تتضمَّن مجموعة القيَم الثقافيَّة اللازمة لنشاط المجتمع المدني وهي قِيَم حَدَاثيَّه تتباين مع القِيَم القَبَليَّه والعُصْبَويَّة ومع قِيَم النُظُم الشُمُوليَّة ، و تُشكِّل مجموعة المحفِّزات والدوافع لسُلوك الأفراد و أنشطتهم في مُؤسَّسات مدنيَّه . " (4)

❖❖ تَعْرِيْف سِيَادَة القَرَارْ : صناعة القرار من قِبَل المفوَّضين و المعنيِّين بذلك بالهيئة أو الدَوْلة بشكلٍ حُرٍ و مُستقل ، دون أيِّ تدخُّلٍ من قِبَل جهات أجنبيَّة في مُختلف مراحل صِناعة القَرَار.

مُقدّمَات رَبِيع الكَرَامَة العَرَبِيَّة .

تنقسم النُظُم العربيَّة بشكلٍ عام إلى قسمين ، فمنها النُظُم الملكيَّة أو الوراثيَّة و التي تعتمد نظام المبايعة كما هو الحال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة و الأردن و المغرب ، و أخرى جُمهوريَّة أتى بعضها بإنقلابات عسكريَّة ، و منها من أتى كإستحقاق إستقلالي عن القوى الإستعماريَّة ، إلا أنَّ هذه الجُمهوريَّات لا تعكس مُسمَّاها من حيث حُريَّة إختيار السُلطة الحاكمة و تداولها ، ففي لبنان والعراق تخضع السُلُطات لنظام المُحاصصة بين الطوائف ، و يُنتخب الرئيس في لبنان من قِبَل مجلس النوَّاب و هو موقع محصور في الطائفة المارونيَّة فقط و لا يخضع للإنتخاب المباشر ، أمَّا في الجزائر وموريتانيا فقد عانت الدولتين من الإنقلابات العسكريَّة ضدَّ السُلُطات المنتخبة و يلعب الجيش دوراً أساسياً في تحديد شخصيَّة الحاكم ، و الحال ليس ببعيد عن ذلك في السودان . و في ليبيا نظام فريد من نوعه يتمحور حول شخصيَّة القائد و لا مجال للشعب في إختيار قيادته وُفْق النُظُم الجُمهوريَّة المُتعارف عليها ، أمَّا في مصر و سوريه فيتمُّ إنتخاب الرئيس من قِبَل مجلس النوَّاب و تمتاز بحالة التوريث للرئاسة من أسرة الرئيس دون مُنافسة حُرَّة مُباشرة ، و كذلك الحال في اليمن حيث سعى الرئيس لتعزيز موقعيَّة الأقرباء تمهيداً للتوريث أيضاً .

في جميع هذه الحالات المذكورة من النُظُم العربيَّة الحاكمة يتفاوت الأفُق للحراك السياسي بشكلٍ نسبي للمُشاركة السياسيَّة الشعبيَّة لإختيار قادتها و المساهمة في صناعة القرار الوطني ، عليه تتفاوت آفاق المشاركة الشعبيَّة من دولة لأخرى بناءً على نسبيَّة الديمُقراطيَّة من دولة لأخرى ، هذا التفاوت في إنغلاق الأفُق السياسي للمُشاركة الشعبيَّة في تحديد مصيرها أدَّى لإتِّساع الفجوة بين السُلُطات الحاكمة و الشعب ، و هذا بدوره أدَّى بالسُلُطات التي تمتاز بنظام إستبدادي في الإستئثار بالسُلطة للخُضوع لوصاية النُظُم الغربيَّة الداعمة و المهيمنة على القرار السياسي و الإقتصادي و الأمني الدولي وُفْق أجنداتها الإستراتيجيَّة ، ممَّا أهدر حُقوق الشُعوب العربيَّة و كرامتها و عِزَّتها و سيادتها على قرارها الوطني و القومي ، و تجلَّى ذلك في إذلال الشُعوب العربيَّة بإتِّفاقيَّات إذعان إستسلاميَّة مُهينة ومُذلَّة لصالح الكيان الصهيوني ، و كذلك بالهيمنة على مواردها وسياساتها الإقتصاديَّة و الأمنيَّة .

❖❖ إنْغِلاَق أُفُقْ المُشَارَكَة السِيَاسِيَّة للشُعُوب العَرَبِيَّة .

ساهم إنْغِلاَق أُفُقْ المُشَارَكَة السِيَاسِيَّة للشُعُوب العَرَبِيَّة كأحد الدوافع الرئيسيَّة للثورات الشعبيَّة في البلدان العربيَّة ، و تمثَّل هذا الإنغلاق في إستبداد النُظُم الحاكمة بالقرار الوطني على مُختلف الصُعُد ، و تفشِّي الظُلم من خلال تزاوج السُلطة و المال و الإستئثار بهما لصالح النُخَب الحاكمة وحواشيها، ممَّا عزَّز حالة الفساد السياسي على مُختلف الصُعُد ، و أدى هذا بدوره للإمعان في هدر كرامة الشُعوب و إذلالها . شكَّلت هذه العناصر حالة إنعدام ثقة بين الشُعوب و الأنظمة دفعت بالشُعوب للمُطالبة بإستعادة دورها في صناعة القرار الوطني ، و نعرض أدناه لهذه العناصر كالآتي :

أ- إستبداد النُظُم الحاكمة بالقرار الوطني على مُختلف الصُعُد :

في معرض تحليله عن التطوُّرات الجارية في العالم العربي ، وصف الباحث مايكل ميلشتاين دوافع الحركة الثوريَّة بالعالم العربي كالآتي :

" هناك سمة مُميَّزة للأحداث الأخيرة و هي الثورة الشعبيَّة العارمة على المؤسَّسات الحاكمة الراسخة القويَّة ، و هذا ما تجلَّى على الخُصوص في النُظُم التي زعمت طوال عُقود أنَّها تُبشِّر بإصلاحات إجتماعيَّة و سياسيَّة و ثقافيَّة . إنتحلت هذه النُظُم صفة الحُكم الجُمهوري علماً بأنَّها فرضت نفسها في مرحلة سابقة ككيانات ثوريَّة مُعارضة للنُظُم الملكيَّة التقليديَّة ، لكن الجُمهوريَّات الثوريَّة نفسها تحوَّلت بمُرور الوقت إلى نُظُم فاسدة يورِّث فيها الأب السُلطة لبنيه و هذا ما أكسب هذه النُظُم إسم (الجُملكيَّة) ، و هي مُفردة عربيَّة تجمع بين كلمة الجُمهوريَّة و كلمة المملكة ، لكن مُمثِّلي هذه النُظُم في طور مُغادرة المشهد السياسي ، مثل الرئيس المصري حُسني مُبارك و الرئيس التونسي المُعَمِّر زين العابدين بن علي بعد إجبارهما على التنحِّي ، و القذَّافي الذي يخوض حرباً أهليَّة دمويَّة للمُحافظة على نظامه في ليبيا ، و قادة عرب آخرين مثل الرئيس السوري بشَّار الأسد و الرئيس اليمني علي عبدالله صالح اللذين يواجهان إضطرابات لم يعرفا مثيلاً لها من قبل . و الأمر الملفت أنَّ النُظُم الملكيَّة التي تُنعت في العادة بأوصاف سلبيَّة تُصوِّرها بأنَّها منحلة و فاسدة لم تشهد إضطرابات مُشابهة (باستثناء البحرين التي تُمثِّل حالة خارجة عن المألوف) ...

الميل المؤثِّر الآخر الذي يُظهر ضعف النُظُم العربيَّة هو الوهن الذي أصاب الأحزاب الحاكمة . هذه العمليَّة مضى عليها سنوات و يبدو أنَّها بلغت ذروتها في غُمرة الإضطرابات الحاليَّة ، و لقد إعتمدت الأحزاب الحاكمة إلى جانب زُعماء الجُملكيَّات على مآثر صراعات التحرُّر الوطني المجيدة و رفعت أعلام الثورة الإجتماعيَّة ، لكنَّها تحوَّلت في النهاية إلى كيانات ممجوجة تحكُمها نُخب صغيرة ...

لا ريب أنَّ الثورة في كلٍ من مصر و تونس و ليبيا و الإضطرابات الجارية في المناطق الأخرى تُشير إلى وجود مُجتمع مدني نشط و فاعل في جُزء كبير من العالم العربي ، فكانت الثورة التونسيَّة أولى الثورات التي إندلعت في العالم العربي ، و كانت الثورة المصريَّة أهمُّ تلك الثورات و أكبرها نصيباً من حيث التغطية الإعلاميَّة ، كما أنَّ الثورة في ليبيا أكثرها عُنفاً ...

أثبتت الشُعوب العربيَّة قُدرتها في أغلب الحالات على العمل كمُجتمعات مدنيَّة تدفعها رغبة في نيل الحُريَّة ، إلتقت على مُعارضة النُظُم المقيتة حتَّى أسقطت بعضها . " (5)

هذا الوصف للأستاذ مايكل ميلشتاين لدوافع الحركة الثوريَّة بالعالم العربي ركزَّ على الجُمهوريَّات التي وصفها بشكلٍ دقيق بمُصطلح الجُملكيَّات ، و إقتصر الحِرَاك الشعبي العربي على هذه الدول ، بينما واقع الحال آخذٌ في الإتساع ليشمل النُظُم الوراثيَّة أيضاً ، فالبحرين تُعتبر مثالاً واضحاً للحراك الشعبي السلمي الذي ضاق به الحال لإنعدام الأفُق السياسي رغم وجود مجلسٍ مُنتخب ، إلا أنَّ صلاحيَّات هذا المجلس محدودة و مُنتقصة و المشاركة الشعبيَّة بالقرار الوطني محدودة جداً ، و كذلك الحال في الأردن و المغرب فهي أيضاً ملكيَّات تمتاز بمجالس مُنتخبة بصلاحيَّات محدودة نسبياً أدَّت لبُروز إرهاصات للحراك الشعبي نحو المزيد من الإصلاحات السياسيَّة المُستحقَّة ، أيضاً باقي دول الخليج العربيَّة ليست بمنئى عن هذه المطالبات الإصلاحيَّة ، إلا أنَّ الوفرة الماليَّة في هذه الدول عملت على تأجيل أو تحجيم الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح السياسي المستحق إلى حين ، و لا بُدَّ من توسعة المشاركة الشعبيَّة في صناعة القرار الوطني ضمن حزمة من الإصلاحات السياسيَّة لفتح هذه الآفاق السياسيَّة وتنفيس الإحتقانات من خلال مواجهة المطالب السياسيَّة بآليَّات سياسيَّة ، فقد ثبت عدم جدوى الآليَّات الماليَّة و الأمنيَّة والعسكريَّة على المدى المتوسط و البعيد ، بل إنَّها قد تعمل على ترسيخ إغلاق آفاق العمل السياسي وبالتالي جني نتائج عكسيَّة على النُظُم الحاكمة في المستقبل .

ب- تفشِّي الظُلم من خلال تزاوج السُلطة و المال و الإستئثار بهما لصالح النُخبة الحاكمة :

مثَّل تزاوج السُلطة و المال رُكناً مُهماً من أركان الفساد السياسي و المالي لدى النُخَب الحاكمة وزاد من حالة البطالة و الفقر و إنعدام تكافُىء الفُرص و تقلُّص الطبقة الوسطى ، و إتِّساع الهوَّة بين الأغنياء و الفقراء في المجتمع الواحد ، هذا بدوره أدَّى لهدرٍ كبير في ثروات الأوطان و تعطيل الطاقات المنتجة في مُجتمعات تُعتبر أغلبها مُجتمعات شابَّة تتكاثر فيها طبقة الشباب بشكلٍ مُضطرد . على ذلك

نلحظ بأنَّ الحراك الشعبي في مُختلف الدول العربيَّة لم يكُن حِراكاً نُخبوياً أو حِزبياً ، بل كان حِرَاكاً شعبياً بقيادة شبابيَّة من مُختلف شرائح المجتمع ، مُطالباً بإنهاء الفساد على مُختلف الصُعُد ، و فصل السياسة عن المال ، و المحافظة على الأموال العامَّة ، و إعادة توزيع ثروات البلاد إستثماراً و إنفاقاً بعدل ، لينال المواطنين فُرصهم في العيش الكريم دون التدخُّل الوصائي الظالم للمؤسَّسات الماليَّة الدوليَّة بالسياسات الإقتصاديَّة و الماليَّة لدولهم .

ج- الإمعان في هدر كرامة الشُعوب و إذلالها :

تمثَّل الإمعان في هدر كرامة الشُعوب و إذلالها بالتعامُل معها على أنَّها قاصرة و غير مُؤهَّلة لممارسة الحُريَّات الديمُقراطيَّة على المستوى الوطني و على مُختلف الصُعُد السياسيَّة و الإقتصاديَّة والأمنيَّة ، و بذلك تمَّ إستبعادها عن عمليَّة صناعة القرار الوطني ، فحجب الحُريَّات عن الشُعوب ما هو إلاَّ إعتداءٌ على كرامتها و إنسانيَّتها . و على المستوى الخارجي لم يكُن للشُعوب مُشاركةٌ تُذكر في رسم السياسة الخارجيَّة لأوطانهم ، ممَّا جعل النُظُم الحاكمة في حالة إنفراد بذلك الشأن ، صحبها حالة إستفراد بقرار النُظُم الحاكمة من قِبَل الدول الكُبرى الصانعة للقرار الدولي لعلم هذه الدول بإنكشاف النُظُم الحاكمة عن عُمقها المجتمعي ، فعِزَّة الأنظمة من عِزَّة الشُعوب و في حال إهدار عِزَّة الشُعوب لن تنعم الأنظمة بالعِزَّة و الإحترام من الدول الأخرى ، عليه فقد تمَّ فرض إتِّفاقيَّات مُذلَّة و مُهينة لكرامة هذه الشُعوب تمثَّلت في الإذعان لإتِّفاقيَّات مع الكيان الصهيوني تنتقص من حُقوق وسيادة هذه الشُعوب والدول على قرارها الوطني و القومي ، و قد برز هذا التباين الصارخ بين الموقف الشعبي والموقف الرسمي خلال الحرب الصهيونيَّة الوحشيَّة و المدعومة أمريكياً على لبنان و فلسطين . أيضاً تمَّ فرض سياسات و إتِّفاقات إقتصاديَّة تهدر ثروات تلك الشُعُوب و تزيد من مُعاناتهم المعيشيَّة و تضيِّق فُرص العمل و العيش الكريم ، و من أبرز هذه الإتفاقات المجحفة ، إتفاقيَّة بيع الغاز المصري للكيان الصهيوني بأثمانٍ بخسة جداً بينما تُعاني شريحة كبيرة من أبناء الشعب المصري الكريم من الفقر والحاجة و هُم الأولى بالتنعُّم بخيرات بلادهم ، بينما يعمد الكيان الصهيوني لمحاصرة أخوتنا في فلسطين و التضييق عليهم في مُختلف وسائل العيش ، و منها منع أو تقنين الوقود عن الشعب الفلسطيني الصامد و بيعه لهُم بأسعار مُرتفعة ، ذلك كُلُّه بمُساهمة عربيَّة في هذا الحصار الظالم من قبل نظام حُسني مُبارك ، إضافةً لذلك تُضيف تدخُّلات المؤسَّسات الماليَّة الدوليَّة في رسم السياسات الإقتصاديَّة لهذه الدول إنتقاصاً لسيادة

القرار الإقتصادي و زيادةً في المعاناة المعيشيَّة من خلال إزالة مُختلف أنواع الدعم للسلع الأساسيَّة و إثقال كاهل الإقتصاد الوطني لخدمة الدُيون الدوليَّة .

❖❖ إستِسلاَم النُظُم الرَسمِيَّة العَرَبِيَّة للوِصَايَة الغَرْبِيَّة .

مثَّل إتِّساع الهوَّة بين الشُعوب و الأنظمة العربيَّة مدخليَّة لإستِسلاَم النُظُم الرَسمِيَّة العَرَبِيَّة للوِصَايَة الغَرْبِيَّة ، و كان ذلك الدافع الرئيسي الثاني للثورات الشعبيَّة في البلدان العربيَّة و أدَّى للآتي :

أ- التنازُل عن سيادة القرار الوطني لصالح الدول الداعمة للنُظُم الحاكمة :

تجلَّى هذا التنازُل عن سيادة القرار الوطني بشكلٍ واضح في قرارات نظام حُسني مُبارك المهيمن على الدولة المحوريَّة الأقوى و الأهم في العالم العربي من الناحيَّة الجيوستراتيجيَّة ، حيث كان القرار السياسي على المستوى الإقليمي و الدولي تابع و مُساند لسياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط من حيث دعم و تعزيز سياسات الكيان الصهيوني ، و الذي وصف الرئيس المخلوع حُسني مُبارك بـ (الكنز الإستراتيجي) ، و إستعداء قِوَى الممانعة و المقاومة ، والمساهمة في إضعاف الموقف العربي و الإسلامي وتشتيته ، و العمل على بث الفتنة الطائفيَّة و تعزيزها بين المجتمعات ، إضافةً لنقل بوصلة العداء العربي من الكيان الصهيوني الذي تمَّ توصيفه كشريك إستراتيجي للسلام ، إلى الجُمهوريَّة الإسلاميَّة الإيرانيَّةتماشياً مع التعريف الصهيوأمريكي ، فقد صرَّح بذلك رئيس اللَّجنة الخارجيَّة والأمن في البرلمان الصهيوني (الكنيسيت) ووزير الحرب الصهيوني السابق الجنرال شاؤُول مُوفاز قائلاً : "على العالم العربي ودُوَل الخليج التحالُف مع القوى المعتدلة من السُنَّة ضدَّ حزب اللَّه وإيران التي تُحاول السيطرة على المنطقة برُمَّتها وتشييعها ." ذلك لإعادة تعريف العدُو للعرب و تحديدُه بإيران عِوَضاً عنه ، ليتحوَّل هذا الصراع لصراع عِرْقي و قومي بين أبناء المنطقة لصالح تسيُّد الكيان الصهيوني بعد إضعاف و إنهاء ملف الممانعة . تبع هذا الموقف عدد من الدول العربيَّة التي تمَّ وصفها بمُعسكر الإعتدال بقيادة نظام حُسني مُبارك .

كذلك الحال بالنسبة للسياسات الإقتصاديَّة التي تصبُّ في صالح الدول الداعمة للنُظُم الحاكمة حيث سيطرة النُخب الحاكمة على مُقدَّرات الأوطان الإقتصاديَّة و الإستئثار بها دون الصالح العام للشُعوب ، فقد تمَّ تحويل هذه الإقتصادات من الحالة الإنتاجيَّة إلى الحالة الإستهلاكيَّة التابعة و المثقلة بالديون .

ب- تقديم مصالح الدول النافذة في القرار الوطني على المصالح الوطنيَّة :

هذه التبعيَّة المفرطة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكيَّة قدَّمت المصالح الأجنبيَّة على مصالح الدولة و الشعب ، و فتحت الباب على مصراعيه للتدخُلات الأجنبيَّة في العديد من التفاصيل الوطنيَّة لدرجة أنَّ تسمية الرؤساء و الوزراء أصبحت تخضع لموافقات خارجيَّة ضمن المعايير التي تتماشى وإستراتيجيَّاتها في المنطقة ، و كذلك توجيه القرار الوطني لتحديد الأعداء و الأصدقاء بما في ذلك توجيه الحملات القمعيَّة والإقصاء و التهميش للقوى الوطنيَّة المعارضة للهيمنة الأجنبيَّة على مُقدَّرات الدولة و الشعب .

ج- تبنِّي المشاريع الإستراتيجيَّة لنُظُم الوصاية و هيمنتهم على مُقدَّرات و مصائر الشُعوب :

أدَّى التنازُل عن سيادة القرار الوطني لصالح الدول الداعمة للنُظُم الحاكمة و تقديم مصالح الأجنبي في القرار الوطني على المصالح الوطنيَّة ، إلى حالة تبعيَّة كاملة لإستراتيجيَّة نُظُم الوصاية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيَّة ، و هذا أمر طبيعي بالنسبة للنُظُم المعزولة عن شُعوبها و التي لا تتمتَّع بالدعم الشعبي من حيث الإختيار و المساندة . هذه النُظُم بطبيعتها المُجافية لشُعوبها و مصالحها أصبحت تستمد الدعم و المشروعيَّة من قِوَى خارجيَّة تستقوي بها على شُعوبها ، مما يُفقدها سيادة القرار الوطني وبالتالي المشروعيَّة الوطنيَّة ويجعل منها وكيلاً تابعاً للتصرُّف بمُقدَّرات و مصائر الشُعوب لصالح القِوَى المهيمنة على القرار الدولي ، و الملاحظ بأنَّ هذه الأنظمة الإستبداديَّة لا تستفيد من تجارب نُظُم إستبداديَّة أخرى سابقة لها ، حيث تخلَّتعنشُعوبها و إستقوت عليها بأنظمة أجنبيَّة ، و التي سرعان ما تخلَّت عنها عندما ضعُفت و تحوَّلت من أداة ذات فائدة لمصلحة الأجنبي إلى أداة ذات كُلفة و خسارة لمصالح داعميها ، فلا مجال للصداقة و الولاء أمام لغة المصالح للدول ، فسُرعان ما يتمُّ التفريط بهؤلاء الوكلاء لصالح تخفيف الخسائر و الأضرار على مصالح الدول المهيمنة ، و يبرُز إلى الذهن العديد من الطغاة المخلصين الذين تمَّ رفع الغطاء عنهم كماركوس و شاه إيران و زين العابدين بن علي و (الكنز الإستراتيجي) للصهاينة حُسني مُبارك على سبيل المثال لا الحصر .

بناءً على ما تقدَّم ، عملت هذه العناصر على إهدار كرامة و حُقوق الشُعوب و الأوطان ، و تفشِّي الظُلم والإستبداد في مُختلف مناحي الحياة في الدول العربيَّة بشكلٍ عام ، مع حفظ الخُصوصيَّة لكلِّ دولة بناءً على ظُروفها الموضوعيَّة . أدَّى هذا التراكُم من المهانة و الإستهتار بالشُعوب على مرِّ السنين إلى

تأجيج الشارع العربي بشكلٍ عام للتحرُّك نحو الأخذ بزمام المبادرة لتغيير واقع الحال لما هو أفضل ، حيث لم يأمل هذا الشارع لا من الأنظمة الرسميَّة الحاكمة و لا من القِوَى السياسيَّة التقليديَّة بأيِّ إجراءٍ إصلاحي جاد بناءً على إنغلاق الأفُق السياسي للإصلاح ، و قد شهدنا تجاوز هذه الثورات للنُظُم الإستبداديَّة و كذلك للقِوَى السياسيَّة الرسميَّة و الغير رسميَّة ، و هذا ما أدَّى لنجاح الثورات في تونس ومصر في إسقاط النظام و العمل على إزالة رُموزه و آثاره ، و الحال ذاته يبرُز في اليمن و البحرين وغيرهم من الدول العربيَّة ، حيث تقود الشُعوب بمُختلف أطيافها الحراك السياسي بثورات شبابيَّة مُتجاوزة القِوَى السياسيَّة التقليديَّة .

التحدّيات الماثِلة أمامَ الثوْرات الشعَبيَّة العرَبيَّة .

تلجأ الشُعوب للثورة عادةً بعد إستنفاذ مُختلف السُبُل السياسيَّة لتطوير واقعها لما هو أفضل و ذلك بعد إنغلاق الأفُق السياسي أمام أيِّ عمليَّة إصلاح ، إذ لا يتوقَّع أحدٌ أن يُعالج مصدر الفساد و الإستبداد الفساد عينه ، فيكون التغيير الشعبي العارم للنظام الحاكم و إستبداله بنظام إجتماعي عَقْدي جديد بشكلٍ يقطع الصلة بين النظام السابق و النظام الجديد . هذا الحِرَاك الشعبي العارم يمرُّ بمراحل تشوبها الكثير من التحدَّيات و التضحيات لبُلوغ الأهداف العامَّة للثورة ، و نعرض في هذا الجُزء من الورقة للتحديات و الحِرَاك المضاد للثورات في مراحل تطوُّرها إلى بُلوغ حالة الدولة .

❖❖ مَرَاحِل التحَوُّل مِنَ الثَوْرَة إلى الدَوْلَة .

يمرُّ التغيير الثوري الشعبي للنظام بأربعة مراحل رئيسيَّة ، لكلٍ منها تحدِّياتها الخاصَّة و التي تحتاج لإدارة حكيمة و واعية لنوع و حجم التحدِّيات الماثلة أمامها بناءً على الظُروف الموضوعيَّة للدولة ومُكوِّناتها المجتمعيَّة و السياسيَّة ، فلكلِّ مُجتمع خُصوصيَّته المكانيَّة و الزمانيَّة التي ينفرد بها دون غيره ، فما ينفع في مُجتمع ما قد لا يناسب مُجتمع آخر بناءً على الظُروف الموضوعيَّة الخاصَّة به والعكس صحيح ، إلا أنَّ أدوات المواجهة تتشابه و كذلك التحدِّيات في المراحل الأربعة ، و نعرض أدناه لهذه المراحل :

أ- مرحلة الثورة :

تمتاز هذه المرحلة بالتحرُّك الشعبي العام الذي يشمل مُختلف مُكوِّنات المجتمع بالنُزول إلى الشارع ومسك الأماكن العامَّة لشلِّ النظام المستبد ، و تشتمل على العديد من إجراءات العصيان المدني في مُختلف قطاعات المجتمع لتحجيم قُدرة النظام على التعامُل مع الحِرَاك الشعبي العارم ، كما قد تستخدم الثورة وسائل الإعتصامات الجماهيريَّة السلميَّة أمام مُختلف مرافق الدولة ، إنتهاءً بمرافق القيادة للنظام لشلِّ قُدرة القيادة على التحرُّك و من ثمَّ إسقاطها عملياً . في هذه المرحلة يعمد النظام على اللعب على التناقضات و الإختلافات الإجتماعيَّة و مُحاولة تأجيجها على شاكلة خلافات دينيَّة أو مذهبيَّة أو عرقيَّة أو سياسيَّة ، محاولة منه لتفريق صُفوف الثوَّار و عزلهم عن بعضهم البعض ليتمكَّن من التعامُل مع كلِّ فئة على إنفراد ، و على سبيل المثال لا الحصر فقد حدث ذلك في مصر باللعب على الإختلافات الدينيَّة تارة

و أخرى على الإختلافات السياسيَّة ، و إستخدَّم فزَّاعة سيطرة الإسلاميين على مقاليد الأمور و الإستئثار بالسُلطة لحرمان من يُخالفهم من حُقوقهم المدنيَّة و السياسيَّة و إضطهادهم ، كما فعل ذلك في ليبيا نظام القذَّافي بتخويف المجتمع من الإسلاميين ، و كذلك اللعب بالورقة القبليَّة بتأليب قبائل على أخرى دون جدوى ، و فعل الأمر ذاته نظام علي عبدالله صالح في اليمن أيضاً دون جدوى ، أمَّا في البحرين فقد تمَّ إستخدام الورقة الطائفيَّة لبثِّ الفُرقة في المجتمع بين الطائفتين الإسلاميَّتين بهدف تشتيت المجتمع وتخوين طرف مُعيَّن و تخويف الآخر منه . هذا و يتمُّ تارة إستخدام ورقة التخويف للدول الأخرى من عواقب الأمُور و إنعاكاساتها السلبيَّة عليها بُغيَّة إستدراج دعمها المباشر أو غير المباشر لمواجهة الثورة وتشتيتها . أيضاً تعمل بعض الأنظمة على وسم الثوَّار بالعمالة لقوى أجنبيَّة تمهيداً لنزع مصداقيَّتهم الوطنيَّة و تحجيمهم بعزل الشارع العام عنهم و من ثمَّ الإنقضاض عليهم . في هذه المرحلة أيضاً تعمل بعض النُظُم على تقديم بعض التنازلات الصوريَّة أو التقدمات الماليَّة لبعض قطاعات المجتمع لتشتيت قطاعات المجتمع و تحييد الثوَّار بتحويل مسار الثورة من المطالب السياسيَّة إلى مطالب معيشيَّة بسيطة . أيضاً تستخدم الأنظمة في هذه المرحلة الأذرع الأمنيَّة و العسكريَّة بصُنوفها المختلفة بهدف ترهيب الثوَّار و تصويرهم بأنَّهم مُجرَّد شرذمة تخريبيَّة تعبث بأمن و مُقدَّرات الوطن ، تبريراً للقتل و الإعتقال التعسُّفي والتعذيب و الترهيب و المحاكمات العسكريَّة الظالمة و قطع الأرزاق ، و غيره من ممارسات إهدار الكرامة و الإنسانيَّة .

تحتاج هذه المرحلة لقيادة عُقلائيَّة من قِبَل صُنَّاع الرأي من مُختلف مشارب المجتمع لصدِّ هذه الفتن و الألاعيب ، و ضمان وحدة الخطاب و الشعارات بين مُختلف مُكوِّنات الشعب لمواجهة مُختلف أدوات التفريق و التشتيت و التخوين من قبل النظام ، صيانةً لصمود الثورة و إبطال مفاعيل الفتن و مُختلف أدوات التفريق ، كما تحتاج للصبر و الجَلَد و المُثابرة و التكافُل الإجتماعي بين أبناء الشعب لإبطال مفاعيل هذه الفِتَن .

ب- مرحلة إسقاط النظام و أركانه :

ينتُج عن صُمود الثورة و إصرارها إسقاط رأس النظام أولاً ، و إسقاط أركانه ثانياً عن مُختلف مفاصل الدولة ، و بذلك تنتقل الثورة إلى مرحلتها الثانية حيث تحتاج لملىء الفراغ الناتج عن إنهيار مؤسَّسات النظام السياسيَّة و الأمنيَّة و الإجتماعيَّة ، و هذه مرحلة دقيقة يعمل فُلول النظام على تعزيز

حالة الفوضى و التسيُّب الأمني بإشعال مُختلف أنواع الفِتَن و التجاوزات الأمنيَّة بهدف تشويه الثورة ومُخرجاتها ، و إثبات عجز الثوَّار عن توفير الأمن و الأمان و السِلْم الأهلي للمُجتمع . كما يعمل في هذه المرحلة العديد من فُلول النظام و الإنتهازيِّين إلى الرُكوب على موجة الثورة لإعادة إنتاج موقعيَّة و مقبوليَّة لهم في النظام الجديد بُغية تقليل خسائرهم و خسائر الجهات التي يوالونها . في هذه المرحلة يتحتَّم على الثوَّار العمل وُفْق نظام تكافُلي في مُختلف مناحي الحياة كما فعل ثوَّار مصر و تونس في توفير الأمن والخدمات لمختلف أحياء المُدن ، من خلال نظام تكافُلي يتشكَّل من لجان شعبيَّة للأحياء تسهر على توفير الحاجات الضروريَّة لإستقرار السِلْم الأهلي ، كما يتحتَّم على الثوَّار إعادة تشغيل مرافق الدولة بشخصيَّات مُخلصة غير ملوثَّة بفساد النظام البائد لتصريف أعمال الدولة و المجتمع .

ج- مرحلة إنتقاليَّة لتحديد و تعريف أطُر و أركان النظام الجديد :

يتبع مرحلة إسقاط النظام و أركانه مرحلة إنتقاليَّة تحتاج لعمل دؤوب لتعريف أطُر و أركان النظام الجديد ، و تكون الفاصل بين العهد البائد و العهد الجديد ، و ذلك بالشُروع بمواجهة إستحقاقات النظام البائد و ما عليه من حُقوق من جهة ، و صياغة عقد مُجتمعي جديد قائمٌ على العدل و ضمان الحُقوق لمختلف شرائح المجتمع من جهةٍ أخرى ، يتمُّ من خلاله تحديد أركان النظام الجديد و توزيع السُلُطات ضمن دستوراً مُتوافق عليه مُجتمعياً . يتشكَّل في هذه المرحلة مجلس للقيادة أو حُكومة إنتقاليَّة من شخصيَّات مؤتمنة ، تُشرف على تصريف أعمال الدولة و المجتمع و تُنظِّم مراحل الإنتقال للدولة بسلاسة . هذه المرحلة لا تخلوا من تدخُّلات خارجيَّة تأتي إمَّا على شاكلة عطايا ذات إرتباطات سياسيَّة ، أو ضُغوطات سياسيَّة و إقتصاديَّة و أمنيَّة على الثورة لتحديد أو حرف مساراتها لصالح الدول الراعية للنظام السابق ، كما يتمُّ في هذه المرحلة تلميع وجوه محددة و تهيئتها لأخذ دوراً نافذاً و مُهماً في النظام الجديد لإعادة تأمين مصالح الدول الراعية للنظام السابق .

تحتاج هذه المرحلة الحساسة من الثورة إلى اليقظة و التمحيص برجالات الدولة الجُدُد لكَون الثورة تقطع علاقتها بالنظام السابق و أركانه ، و تعمل لترسيخ نظاماً جديداً لا مكان فيه لمن تلوَّث بفساد العهد السابق . عليه يتحتَّم وضع الضوابط الكفيلة بإيلاء الشخصيَّات الوطنيَّة المراكز القياديَّة و فصل المراكز القياديَّة في المرحلة الإنتقاليَّة عن المراكز القياديَّة في مرحلة الدولة حتَّى لا تتعارض المصالح أو يُساء إستخدام السُلطة الإنتقاليَّة لإعادة إنتاج نُخب طاغية جديدة .

د- مرحلة بناء الدولة وِفْق النظام العَقْدي الجديد :

هذه المرحلة تُمثِّل حالة الإنتقال من الثورة إلى الدولة و ذلك ببناء مؤسَّسات الدولة الجديدة وأركانها ، و تشمل هذه المرحلة إجراء الإنتخابات العامَّة للمناصب القياديَّة في الدولة و المجالس التشريعيَّة و القضاء ، ضمن نظام يفصل بين السُّلُطات و يضمن إستقلاليَّتها لتكون السُّلُطات رقيبة على بعضها البعض ، إذ لا يحُدُّ السلطة إلا سلطةٌ أخرى توازيها ، و في هذا الصدد أعرض لمواصفات القادة الجُدُد كما حدَّدها أمير المؤمنين الإمَام عَلِي بنْ أَبي طَالِبٌ عليه السلام لعامله في مصر مالك الأشْتَر النَخَعِي رضي الله عنه من حيث مواصفات من يجب الإستعانة بهم لإقامة العدل و كيفيَّة تحصينهم لإستدامته بقوله : ﴿ ثُمَّ اخْتَرْ للحكم بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ ، مِمَّنْ لاَ تَضِيقُ بِهِ الأُمُورُ ، وَلاَ تُمَحِّكُهُ الخُصُومُ ، وَلاَ يَتَمَادَى فِي الزَّلَّةِ، وَلاَ يَحصَرُ مِنَ الْفَيْءِ إِلَى الحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ ، وَلاَ تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ ، وَلاَ يَكْتَفِي بِأَدْنَى فَهْمٍ دُونَ أَقْصَاهُ ، وَأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ ، وَآخَذَهُمْ بِالحُجَجِ ، وَأَقَلَّهُمْ تَبَرُّماً بِمُرَاجَعَةِ الخَصْمِ ، وَأَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكَشُّفِ الأُمُورِ ، وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ الحُكْمِ ، مِمَّنْ لاَ يَزْدَهِيهِ إِطْرَاءٌ ، وَلاَ يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ ، وَأُولئِكَ قَلِيلٌ . ثُمَّ أَكْثِرْ تَعَاهُدَ قَضَائِهِ ، وَافْسَحْ لَهُ فِي الْبَذْلِ مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ ، وَتَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَى النَّاسِ ، وَأَعْطِهِ مِنَ الْمَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لاَ يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ ، لِيَأْمَنَ بِذلِكَ اغْتِيَالَ الرِّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ. فَانْظُرْ فِي ذلِكَ نَظَراً بَلِيغاً... ﴾ (6)

نخلص من ذلك كلِّه إلى وضوح صفات القائمين على العدل الذين تُحصَّن بهم المجتمعات البشريَّة ضدَّ الظُّلم المهلك للبلاد و العباد الذي يزيل الأنظمة مهما بلغت من جبروت و سيطرة ، فحُكم القانون العادل وسلامة القائمين عليه من أهمّ أركان الحُكم الصالح العادل ، و بذلك تدوم الأمم و الدول كما قال الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم ﴿ الحُكم يبقى مع الكُفر ، و لا يبقى مع الظُّلم ﴾ ، و هذا أكبر و أبلغ تحدٍ في هذه المرحلة على الإطلاق لتحصين الدولة و النظام الجديد و صيانة الكرامة الوطنيَّة و كرامة الإنسان .

❖❖ الحِرَاك المُضَاد لإعَادَة صِيَاغَة العِلاَقَات الدُوَلِيَّة مَعَ الأَنْظِمَة الثَوْرِيَّة .

لا توفِّر الدول ذات المصالح المتعلِّقة بالأنظمة المخلوعة جُهداً للتدخُّل و حُلفاؤها لإعادة صياغة العلاقة مع رُموز النظام الجديد ، و تتمثَّل هذه التدخُّلات على شاكلة إغراءات إقتصاديَّة و مُساعدات إنسانيَّة و لوجستيَّة تصاحبها أثمانٌ سياسيَّة عالية ، و كذلك ضُغوطات سياسيَّة و إقتصاديَّة و أمنيَّة لتوجيه وتحديد مسارات الدولة الفتيَّة .

ففي مقالة للأستاذ محمَّد سيف الدولة بعنوان السياسات الأمريكيَّة لإحتواء الثورة المصريَّة عرض للأطر العامَّة لهذه التدخُّلات و التي تمَّ عرضها في لجنة تابعة لمجلس النوَّاب الأمريكي كالآتي :

" في 13 أبريل 2011 ، أدلى جيه سكوت كارپنتر مُدير مشروع : "هزيمة التطرُّف من خلال قوَّة الأفكار" في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى وهو المؤسَّسة الفكريَّة للوبي الصهيوني في واشنطن بشهادة أمام لجنة تابعة لمجلس النوَّاب الأمريكي حول التحوُّلات السياسيَّة في الشرق الأوسط ، كان أهمُّ ما جاء بها :

أنَّ هناك ثلاث مصالح أمريكيَّة رئيسيَّة في المنطقة هي :

1- ضمان وصول العالم إلى النفط لتوفير الوقود للصناعة العالميَّة .

2- الدفاع عن حقّ إسرائيل في الوجود وتعزيز السلام العربي الإسرائيلي باعتباره الطريق الأمثل لضمان استمرارها .

3- تطوير تعاون مُستمر مع حُكومات المنطقة لمكافحة الإرهاب والأيديولوجيَّة التي تُغذِّيه ، لا سيَّما بعد أحداث 11 سپتمبر .

وقد تطلب تحقيق هذه الأهداف الرئيسيَّة بناء علاقات مع عدد من الحُلفاء الرئيسيين في المنطقة ، وهُما بصفة أساسيَّة مصر والمملكة العربيَّة السعوديَّة ، القائدان التوأمان بشكلٍ تقليدي للعالم العربي ...

ولفترة بلغت نحو 60 عاماً ، فإنَّ المصالح المشتركة المتوافقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربيَّة السعوديَّة وإسرائيل ، ومصر بعد توقيع اتفاقيَّات كامپ ديڤيد، تمكَّنت من الإبقاء على الوضع الراهن ...

إنَّ الثورات التي حدثت والتي لا تزال تحدث ، تخلق فُرصاً جديدة للولايات المتحدة ، لكنَّها تحمل في طيَّاتها مخاطر أيضاً .

وعليه فإنَّ رُكوب موجة الثورات الحاليَّة ضروري ، وسيتطلَّب إبداعاً وموارد وقُدرة على إقناع حُلفاء قلقين بأنَّه يتعيَّن التحكُّم في التغيير، وليس إيقافه أو التراجع عنه ...

الحوافز المقترحة :

ومن المهم أيضاً أن تعمل الإدارة الأمريكيَّة الآن على خلق حوافز لتشجيع المصريِّين على اختيار نوع القيادة التي يُمكننا أن نبني معها علاقات جديدة ودائمة .

- مثل مفاوضات لاتِّفاقيَّة تجارة حُرَّة .
- وتوسيع برنامج "المناطق الصناعية المؤهَّلة ـ الكويز" .
- منح قرض مُبكِّر مضمون بالأصول المصادرة للنظام القديم .
- التوسُّع بشكلٍ كبير في الدعم المالي للمُنظَّمات غير الحُكوميَّة التقليديَّة التي تدعم الديمُقراطيَّة ، مثل المعهد الديمُقراطي الوطني والمعهد الجُمهوري الدولي من خلال "مُبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط" أو "الوكالة الأمريكيَّة للتنمية الدوليَّة".
- يجب على الولايات المتحدة أيضاً أن تسعى للمُساعدة في دعم الديمُقراطيَّة من خلال أدوات إعلاميَّة جديدة (صحف وفضائيَّات جديدة) . " (7)

في هذه الشهادة أمام اللجنة التابعة لمجلس النوَّاب الأمريكي حول التحوُّلات السياسيَّة في الشرق الأوسط ، أعاد جيه سكوت كارپنتر تأكيد نفس الثوابت العامَّة للسياسة الأمريكيَّة في الشرق الأوسط ، و هي تأمين إنسياب موارد الطاقة و تعزيز أمن الكيان الصهيوني ، من خلال التعاون مع حُكومات المنطقة (مُعسكر الإعتدال) لمواجهة (مُعسكر الممانعة) لتأمين هذه الثوابت ، و التي تمَّ صيانتها بالتعاون مع مصر حُسني مُبارك و المملكة العربيَّة السعوديَّة ، و هُما رُكني الإعتدال الرئيسيين من حُلفاء أمريكا حسب توصيف جيه سكوت كارپنتر .

عليه طرح كارپنتر الأطُر العامَّة لبرنامج رُكوب موجة الثورات العربيَّة لإستثمار الفُرص و الثغرات للتحكُّم في المتغيِّرات لصالح دعم الثوابت العامَّة للسياسة الأمريكيَّة في الشرق الأوسط ، و قد عرض لبعض الأدوات الإقتصاديَّة من جانب ، و كذلك لأدوات دپلوماسيَّة المسار الثاني ، أي بالتداخل مع المجتمع المدني بمُختلف شرائحه ، و من خلال المعهد الديمُقراطي الوطني و المعهد الجُمهوري الدولي والوكالة الأمريكيَّة للتنمية الدوليَّة ، حيث تمَّ الإستفادة منها سابقاً و في ظل إدارة جورج بوش الإبن ، كماشدَّد على أهميَّة التوجيه الإعلامي من خلال إنشاء صحف و قنوات فضائيَّة لتوجيه الرأي العام الشعبي نحو المتبنيَّات الأمريكيَّة الداعمة للصهيونيَّة .

هذا بدوره يُشير لإستمرار السياسة الأمريكيَّة في الشرق الأوسط على ما هي عليه لتأمين مصالحها و إستدامتها من خلال رُكوب الثورات و إختطافها ، و ليس التعامُل مع المتغيِّرات في الدول العربيَّة بناءً على إحترام خيار الشُعوب العربيَّة ، و هذه السياسة أقرب ما تكون لمقولة آينشتاين الشهيرة

الذي يُشير بها بأنَّه (من الغباء تكرار نفس العمل و توقُّع نتيجة مُختلفة) . إنَّ عاقبة إعادة إنتاج السياسات الأمريكيَّة نفسها سيكون لها نواتج عكسيَّة و بشكلٍ أكبر و أعمق مما هو الحال عليه بالنسبة للولايات المتحدة و ما تبقَّى لها من حُلفاء في المنطقة .

من ضمن الحِرَاك المُضَاد لإعَادَة صِيَاغَة العِلاَقَات الدُوَلِيَّة أيضاً ، تعمد الولايات المتحدة الأمريكيَّة لصناعة حِراك سياسي في الدول المعادية لها ، و بالتعاون مع حلفائها الدوليين و الإقليميين ، و ذلك بالإستفادة من مطالب شعبيَّة مشروعة للإصلاح السياسي ، و العمل على تأجيجها على شاكلة الثورات الشعبيَّة العربيَّة ، إلا أنَّ الفارق هنا هو أنَّ هذه الثورات يتمُّ إدارتها وفق المصالح الأمريكيَّة لإعادة إنتاج الشرق الأوسط الجديد وفق المنظور الأمريكي . يهدف هذا الإجراء للتخفيف من الخسائر و إعادة إنتاج خارطة جيوستراتيجيَّة جديدة للمنطقة تُحافظ على ثوابت الإستراتيجيَّة الأمريكيَّة في المنطقة .

عَوَاقِبْ رَبِيْع الكَرَامَة العَرَبِيَّة .

تتفوَّق عادةً لُغة المصالح على لُغة المبادىء على مُستوى الدُوَل ، لذلك يبرُز ما نصطلح عليه بإزدواجيَّة المعايير بل تعدُّدها في العلاقات الرسميَّة الإقليميَّة والدُوَليَّة . بما أنَّ الدُوَل بشكلٍ عام تعتمد هذه اللُّغة في العلاقات ، فإنَّه من الطبيعي أن يتمُّ تقديم المصالح على المبادىء في الأغلب الأعم عندما تتزاحم ، ويتَّضح ذلك جلياً من خلال مُقارنة المبادىء (الأسُس و القِيَم) المعتمدة في الأدبيَّات السياسيَّة والإستراتيجيَّة المعلنة للدول مع الواقع التطبيقي لها ، حيثُ يتمُّ تسييس مُختلف المفاهيم وكذلك المصطلحات بما يتناسب مع تحقيق المصالح . أمَّا على مُستوى هيئات المُجتمع المدني المُستقلَّة عن الدوائر السياسيَّة الرسميَّة بمُختلف أنواعها ، فغالباً ما يتمُّ تقديم لُغة المبادىء على لُغة المصالح بشكلٍ عام ، وذلك لحفظ المصداقيَّة المهنيَّة ، لكَوْن فُقدانها يُشكِّل عامل هدمٍ كبير لكُلِّ مُخرجات أعمالها وبالتالي مصداقيَّتها و سُمعتها لدى مُجتمعها الحاضن لها .

هذا الفارق بين الموقف الرسمي للدول و موقف المجتمع المدني ، هو ما سيُحدِّد سمات العلاقات والأحلاف ، و بالتالي الخارطة الجيوستراتيجيَّة في المنطقة مع النُظُم الثوريَّة المستحدثة التي يجري تأسيسها لكون هذه النُظُم لم تنشأ من إنقلابات نُخبويَّة ، إنَّما هي ناتج ثورات شعبيَّة قابلة للتكرار في حال إنحراف المسار ضدَّ تطلُّعات و أهداف الشُعوب .

❖❖ المُتَغَيِّرَات عَلَى المُسْتَوَى الجيوسْتَرَاتِيجِي .

مُنذ مطلع العام الميلادي 2011 إندلعت الثورات الشعبيَّة في العالم العربي و ما زالت مُستمرَّة حتَّى تاريخه ، و تساقطت المعادلات الراسخة التي شكَّلت الشرق الأوسط بتساقُط بعض رُموز مُعسكر الإعتدال العربي الحليف للولايات المتحدة الأمريكيَّة و إهتزاز موقعيَّة رُموز أخرى ، و أهمُّهم على الإطلاق نظام حُسني مُبارك والذي يُعتبر الركيزة الأساس أو العامود الفقري لمعسكر الإعتدال العربي ، و تسبَّب ذلك بإرباك شديد في باقي مُعسكر الإعتدال العربي و في مختلف أوعية التفكير الإستراتيجي الغربيَّة ، و يجري العمل على تقييم الإحتمالات الواردة على المتغيِّرات الجيوستراتيجيَّة في منطقة الشرق الأوسط

وإنعكاساتها على العلاقات الدوليَّة ، و في معرض تحليله عن المتغيِّرات الجيوستراتيجيَّة المحتملة في منطقة الشرق الأوسط أشار الباحث مايكل ميلشتاين بالآتي :

" توحي نظرة أولى ، غير مُجانبة للصواب بالضرورة ، بأنَّ الإضطرابات الحاليَّة تصُبُّ في مصلحة مُعسكر المقاومة في الشرق الأوسط بقيادة إيران لجُملة من الأسباب ، و إنَّها تُعاكس مُعسكر الإعتدال في المنطقة . فالإضطرابات عمَّت بشكلٍ رئيسي الدول المعتدلة التي شكَّلت بقيادة مصر عقبة كأداء أمام المقاومة ، فقد بات يُنظر إلى الولايات المتحدة الآن بأنَّها ركيزة جوفاء لحُلفائها و نمرٌ بلا أسنان إزاء أعدائها في المنطقة ، ممَّا يُزيد مكانتها في الشرق الأوسط ضعفاً ...

إكتست التغييرات التي طرأت على الأوضاع في الشرق الأوسط بعامَّة و في مصر بخاصَّة أهميَّة إستراتيجيَّة بالغة في نظر إسرائيل على عدَّة مُستويات حتَّى قبل إكتمال تبلور الأزمات المتنوِّعة التي شهدتها المنطقة . هناك بالطبع مسألة إستمرار العمل بإتِّفاقيَّة السلام التي وقَّعتها إسرائيل مع مصر و التي أُعدَّت دعامة إستراتيجيَّة فائقة الأهميَّة في مفهوم الأمن الإسرائيلي خلال العُقود الثلاث الماضية. " (8)

يُركِّز تحليل مايكل ميلشتاين على إستمرار ضعف دور الولايات المتحدة الأمريكيَّة في تشكيل مُجريات الأمور في الشرق الأوسط و تضاؤل قُدرتها على الحفاظ على النُظُم الحليفة لها و الداعمة لإستراتيجيَّتها في المنطقة ، كما يُشير لتغيُّر الميزان الجيوستراتيجي في المنطقة لصالح دول الممانعة أو مُعسكر المقاومة على حساب مُعسكر الإعتدال العربي و الذي مثَّل العقبة الكأداء أمام مُعسكر المقاومة .

ينتج هذا الإنقلاب في الميزان الجيوستراتيجي من عناصر أساسيَّة كمُخرجات دافعه لصالح مُعسكر الممانعة و هي :

أ- تعاظُم الدور الشعبي في الهيمنة على سيادة القرار الوطني لكون أنَّ التغيير حدث إثر ثورات شعبيَّة شاملة و ليس إنقلابات نُخبويَّة قابلة للسيطرة و الترويض .

ب- تغيير خارطة الأحلاف الإستراتيجيَّة لصالح قِوَى الممانعة ، و ظهرت البوادر الأوليَّة لهذا التغيير المتوقَّع ، و تمثَّل ذلك بسلسلة من القرارات التي عكست الرأي العام الشعبي في الشارع المصري ، حيث تمَّت المطالبة بوقف العمل بإتِّفاقيَّة الغاز مع الصهاينة بناء على حُكم القضاء المصري ، و كذلك فتح

قناة السويس للسُفُن العسكريَّة الإيرانيَّة ، و العمل التمهيدي لإعادة العلاقات الدبلوماسيَّة مع إيران وتحسينها مع قِوَى الممانعة في المنطقة ، كما تمَّ تتويج هذا التغيير بإتمام إتِّفاقيَّة المصالحة الفلسطينيَّة ، و إتِّخاذ قرار بفتح معبر رفح الحدودي للمسافرين بين مصر و فلسطين دون أيِّ تدخُّل أو إشراف دولي ينتقص من سيادة الطرفين ، وبذلك يتمُّ الشُروع بكسر الحصار الظالم عن الشعب الفلسطيني في غزَّة ، و هذا مطلب شعبي مصري وعربي و إسلامي و إنساني بإمتياز .

ج- إعادة إصطفاف الدول العربيَّة بناءً على التحالفات المستحدثة ، و هذا ما سيتشكَّل بشكلٍ تدريجي مع إستقرار أمور الثورات الشعبيَّة التي نجحت دون أيِّ تدخُّلٍ من قِوَى خارجيَّة ، و ذلك بعد بُلوغها مرحلة الدولة بكامل مؤسَّساتها الدستوريَّة التي تعكس أهداف الثورات أساساً .

د- تآكل دور دول الإعتدال و ضيق عُمقها الإستراتيجي العربي و الإقليمي ، فهذا سيكون الناتج الطبيعي لمخرجات هذه الثورات الشعبيَّة ، حيث أنَّ الثورات تُمثِّل طُموحات الشُعوب و التي كانت واضحة في موقفها الداعم لمعسكر المقاومة على إثر الحُروب الصهيونيَّة على المقاومة في لبنان و فلسطين ، بينما موقف مُعسكر الإعتدال العربي يُمثِّل موقف النُظُم الرسميَّة و الذي لا يعكس الرأي العام لشُعوب هذه الدول أساساً إنَّما يُعزِّز إستراتيجيَّة الولايات المتحدة الأمريكيَّة في الشرق الأوسط و هو ما رفضته الشُعوب العربيَّة أساساً .

نخلص من ذلك بأنَّ مصر و تونس قد خرجت عملياً من مُعسكر الإعتدال العربي إثر نجاح الثورات الشعبيَّة فيها ، و ستليهم الدول العربيَّة الأخرى و على رأسهم اليمن بعد إنتصار الثورة الشعبيَّة فيها وإسقاط نظام علي عبدالله صالح شعبياً دون تدخُّلات قِوَى خارجيَّة ، لذلك نرى بأنَّ هناك تحرُّكات محمومة فيما تبقَّى من مُعسكر الإعتدال العربي لإعادة لملمة أوضاعهم و العمل على تعويض أو تخفيف الخسائر ، و تمثَّل ذلك في الضُغوط على النُظُم الإنتقاليَّة للثورات و طرح ضم دُول عربيَّة ملكيَّة من خارج منطقة الخليج لمنظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة .

❖❖ إعَادَة صيَاغَة الشَرْق الأوْسَطْ الجَدِيْد .

رغم مُحاولات الولايات المتحدة الأمريكيَّة و حُلفاؤها الدوليِّين و الإقليميِّين لصياغة الشرق الأوسط الجديد وِفْق منظورهم الذي يجري العمل به بشكلٍ دؤوب ، تارةً بآليَّات عسكريَّة و أخرى بآليَّات سياسيَّة و إجتماعيَّة و أمنيَّة لفرض هيمنتهم ، إلا أنَّ ربيع الكرامة العربيَّة ، عمل على تغيير المعادلات

والإستراتيجيَّات المرسومة ، بالأخذ بزمام المبادرة و كسر حاجز الخوف من الأنظمة المستبدَّة و آلاتها الأمنيَّة و العسكريَّة ، و ذلك بالإطاحة بنظامين من نُظُم الإعتدال حسب المنظور الأمريكي و أهمُّهم على الإطلاق نظام حُسني مُبارك ، و الثورات ما زالت تستعر في عدد من الدول العربيَّة ،وقد تلحق شُعوب عربيَّة أخرى بركب هذه الثورات للتخلُّص من نظام الوصاية الأمريكي على مُجريات الأمور في منطقة الشرق الأوسط .

هذه الثورات الشعبيَّة المستقلَّة عن أيِّ تدخُّلات أو أجندات خارجيَّة تُنبىء ببداية عصر الشُعوب وفرض إرادتها على مُقدَّراتها و حاضرها و مُستقبلها ، وستعمل على صياغة الشرق الأوسط الجديد وِفْق منظورها المُناصر لحُقوق الشُعوب العادلة و على رأسها القضيَّة المحوريَّة للشُعوب العربيَّة و الإسلاميَّة والشُعوب الحُرَّة ، و هي قضيَّة فلسطين الإنسانيَّة العادلة .

بعد إستلام الشُعوب لزمام الأمور في دولها المحرَّرة من نُظُم الإستبداد و الوصاية الأمريكيَّة ، بدأت عجلة التغيير بالدوران من ناحية تغيير الخارطة الجيوستراتيجيَّة للمنطقة لصالح مُعسكر المانعة و المقاومة ، فقد خرج العامود الفقري لدول مُعسكر الإعتدال الأمريكي و المتمثِّل بنظام حُسني مُبارك و كذلك خرج نظام زين العابدين بن علي في تونس من تلك المعادلة ، و سيلحق بهما نظام علي عبدالله صالح في اليمن و سيليه آخرين بالخُروج من ساحة القرار العربي ، مما كشف موقف باقي دول مُعسكر الإعتدال و حدا بهم للتحرُّك الإنفعالي لإعادة لملمة صُفوفهم و تعزيزها متوسِّلين بالضغط بمُختلف الآليَّات السياسيَّة و الإقتصاديَّة على الحُكومات الإنتقاليَّة في مصر و تونس ، و بوسائل سياسيَّة وعسكريَّة و أمنيَّة في دول تحكمها أنظمة آيلة للسُقوط ، بُغية الحفاظ على منظومة دول الإعتدال ومسارها . هذا العمل المحموم ما زال يعتمد على مزيج من الحلول الإقتصاديَّة و العسكريَّة للتعامُل مع مطالب سياسيَّة و التي لا تُعالج هذه المطالب إنَّما تعمل على كبتها و قمعها لأجلٍ محدد لتظهر بصورة قد تكون أشدُّ مما سبق في المستقبل .

يُعتبر طرح توسعة منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة من أبرز رُدود الأفعال على المتغيِّرات الجيوستراتيجيَّة ، حيث تمَّ طرح منح العُضويَّة لهذا النادي الجُغرافي المغلق حسب المادَّة الخامسة من

النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة ، لدول من خارج منطقة الخليج كالأردن و المغرب واللذان يشتركان مع مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة بوراثيَّة الحُكم ، فكلا هذين البلدين لا يطُلاَّن على الخليج ، و كذلك كلاهما يشهد حراكاً شعبياً للمُطالبة بإصلاحات سياسيَّة على مُستوى واسع لتمكين شعبيهما من المشاركة في صناعة القرار الوطني الحُر . فالهدف الأساس من طرح توسعة العضويَّة العمل على سد الفجوة الكُبرى التي حدثت جرَّاء خُروج مصر من منظومة مُعسكر الإعتدال ، إلا أنَّ هذا الإجراء الإنفعالي يُنبىء بعواقب سلبيَّة كبيرة من النواحي السياسيَّة و الإقتصاديَّة والإجتماعيَّة على منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة ، بل يؤدِّي لنهاية هذه المنظومة من حيث الشكل و المضمون و المُسمى ، عوضاً على أنَّه لا يُمكن لأيِّ دولة عربيَّة سدُّ مكانة مصر من النواحي الجيوستراتيجيَّة إطلاقاً ، نظراً لمكانة مصر الجُغرافيَّة و قُدراتها المحوريَّة للعالم العربي من المناحي الأمنيَّة و العسكريَّة و السياسيَّة ، إضافةً لقُدراتها الفنيَّة و الفكريَّة وكثافتها الزاخرة بالموارد والطاقات البشريَّة .

بناءً على ما تقدَّم نخلص بأنَّ التغيير آتٍ لا محالة ، و لا جدوى من الرُدود الإنفعاليَّة ، إنمَّا الأجدر التفاعُل مع المتغيِّرات و التعامُل مع المطالب السياسيَّة بأدوات سياسيَّة تُحاكي المطالب الشعبيَّة المشروعة والمستحقَّة لإستعادة كرامة الأمَّة وشُعوبها ، و ضمان سيادتها على قرارها دون أيِّ تدخُّلٍ أو وصايةٍ من الدول الأجنبيَّة ، فمنطقة الشرق الأوسط مُلكٌ لشُعوبها ، و قرار هذا المنطقة يجب أن يكون توافُقياً بين مُكوِّنات هذه المنطقة و بأعراقها المختلفة ، فالتكامُل هو المصير الحتمي لهذه الشُعوب ، و هذا ما سيُشكِّل الشرق الأوسط الجديد وُفْق خارطة جيوستراتيجيَّة تكامُليَّة تحدِّد مُشاركة هذه الشُعوب في القرار الأممي بشكلٍ فاعل .

التوصِيَات .

بناءً على ما تقدَّم في هذه الورقة المختصرة عن رَبِيْع الكَرَامَة العَرَبِيَّة .. مُقدِّمَات ، تحدِّيَات ، وعَوَاقِبْ نوصي بالآتي :

أوَّلاً - تحاشي القرارات الإنفعاليَّة للتصدِّي للمطالب و التطلُّعات الشعبيَّة و ترجيح الحاضن المجتمعي الشعبي للأنظمة على ما سواها .

ثانياً - التعامُل مع الحراك السياسي للشُعُوب العربيَّة وُفْق آليَّات سياسيَّة عُقلائيَّة و مُحاكاة المطالب الشعبيَّة من قِبَل النُظُم لإغلاق الهوَّة بينهُما ، و بالتالي تعزيز موقعيَّة و مشروعيَّة النُظُم ، فعِزَّة و كرامة النُظُم من عزَّة و كرامة الشُعوب .

ثالثاً - إحتضان ربيع الكرامة العربيَّة و التحوُّل إلى حالة صِناعة الأحداث و قيادتها بإرادتنا الحُرَّة، و التخلِّي عن الأحداث المفروضة علينا و الصانعة لواقعنا المُذل ، و التي عملت على تشكيل منطقتنا بإرادات خارجيَّة و وفقاً لمنظورها الإستراتيجي .

رابعاً - إعادة صياغة المنظومة الجيوستراتيجيَّة للمنطقة وِفْق مصالح شُعوب المنطقة بأعراقها المختلفة ، و التخلِّي عن منظومة الإذعان المفروضة وِفْق منطق و مصالح الولايات المتحدة الأمريكيَّة الحليف الإستراتيجي للكيان الصهيوني .

خامساً - تكثيف أنشطة الدبلوماسيَّة الشعبيَّة بين هيئات المجتمع المدني العربيَّة بمُختلف تخصُّصاتها ، لتعزيز و تكامُل الطاقات و الجُهود لمواجهة مُختلف أنواع الفِتَن المختلقة ، الدينيَّة و المذهبيَّة و العِرْقيَّة ، و توجيه الحِراك الشعبي نحو المشتركات ، و تثبيت بوصلة العداء بمكانها الصحيح نحو أعداء الأمَّة التقليديِّين و التاريخيِّين (الصهاينة و حُلفائهم الإستراتيجيين) .

المصَادِر:

1- المؤسَّسة العربيَّة للدراسات والنشر – موسوعة السياسة – الطبعة الثالثة 1990م ، الجزء الأوَّل ، ص 166 .

2- السيِّد الشهيد آية اللَّه محمَّد صادق الصدر – صحيفة أنصار الإمام المهدي (عج) – كتاب الإجتهاد والتقليد – فصل في العدالة ، ما وراء الفقه ، ج 1 ، ص: 40 .
www.ansar-journal.com/bahind22.htm

3- تعريف العزَّة – العَلاَّمَة محمَّد حُسَين الطبطبائي قُدِّس سرُّه الشريف – الميزان في تفسير القرآن.
www.holyquran.net

4- الدكتور فؤاد الصلاحي – أستاذ عِلْم الإجتماع السياسي – دَوْر مُؤسَّسات المجتمع المدني في التربية المدنيَّة – ورقة عمل مُقدَّمة إلى ورشة العمل الخاصَّة بـ التعليم من أجل مُواطنة ديمُقراطيَّة– 7 تمُّوز 2005م .

5- مايكل ميلشتاين – شرق أوسط قديم جديد : التطوُّرات الجارية و انعكاساتها على إسرائيل – التقييم الإستراتيجي ، المجلَّد 14 ، رقم 1 – أبريل 2011 – معهد دراسات الأمن الوطني (INSS) – تل أبيب ، فلسطين المحتلَّة – سلسلة ترجمات الزيتونة (67) – مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات – بيروت – أيار / مايو 2011م .

6- عَهْدُ أمِيْر المؤمنين الإمَام عَلي بنْ أبي طَالِب عليه السلام لعاملِه في مصر مالك الأشْتَر النَخَعِي رضي الله عنه .
http://www.imamalinet.net/ar/a/index-a.htm

7- محمَّد سيف الدولة – السياسات الأمريكيَّة لإحتواء الثورة المصريَّة – جُمهوريَّة مصر العربيَّة – 29 مايو 2011م .

8- نفس المصدر رقم 5 .